

بمقتضى ما ذكره في المتن

بمقتضى ما ذكره في المتن
 قبل ان يقبل الموصي له الوصية ثم قبل وكلاهما
 يخرجان من الثلث فيما للموصي له وان لم يخرج من الثلث
 ضرب من الثلث فاخذ ما يخصه منهما جميعا عند ذلك كون
 ومحمد بن عبد الله بن ابي ابي بصير رضي الله عنه باخذ ذلك الام
 فان فضل سبي اخذ من الولد وكذا الوصية كخدمة
 عبدك وسكني وان سنن معلومة وكذا ذلك ابدا
 فان خربت رقية العبد والثلث يسلم اليه للخدمة
 وان كان لا مال له غنم خدم الورثة يومين والموصي له
 يوافق ان مات الموصي له عدا الى الورثة وان مات الموصي له
 في صبيح الموصي بطلت الوصية واذا وصي لولد فلا
 فالوصية بينهم الذكر والانثى فيه سواء وان وصي
 لورثة فلا فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 ومن وصي بثلث مال له زيد وعمر فاذا عم وميت

بمقتضى ما ذكره في المتن
 لان الوصية اذا لم يرد في الوصية حاكم
 الوصية في الامور التي لا تكون في الوصية
 ما يجوز ان يكون في الوصية
 لان الوصية اذا لم يرد في الوصية حاكم
 الوصية في الامور التي لا تكون في الوصية
 ما يجوز ان يكون في الوصية
 لان الوصية اذا لم يرد في الوصية حاكم
 الوصية في الامور التي لا تكون في الوصية
 ما يجوز ان يكون في الوصية

ولا كذا اذا وضع لذكر وسنة اشهر
 لا يحال عليه سدا واذا وضع الوصية
 للرجل في الوصية بالرجل مثل ذلك
 صحيح لان الوصية يخرج النسيان ويحل
 صحيح وكان ذلك اسان الى الوصية
 للرجل

وخال ان تلحق النصف والثلث النصف واما الوصية
 لكل نفس الا اقصى اب له في الاسلام ومن وصي لرجل
 بثلث درهم او بثلث غنم فملك ثلثا ذلك وتبع ثلثها
 وموخر من ثلث ما بقى من ثلثه فجميع ما بقى ومن وصي
 بثلث ثلثه فملك ثلثها وتبع ثلثها من ثلث ما بقى
 من ثلث ما بقى الا الثلث ما بقى من الثياب ومن وصي لرجل
 بالف درهم ولد مال عين ودين فان خرج الالف فثلث
 العين وربع الى الموصي له وان لم يخرج يرفع الثلث
 العين وكل ما خرج من الدين اخذ بثلثه حتى يستوفي
 الالف ويجوز الوصية للرجل وبالرجل اذا وضع لاقبل
 من سنة اشهر ولا يحد اذا وضع لآخرة سنة اشهر ولو لم
 وان وصي لرجل بجارية الا جعلها وصي الوصية ولا اشتار
 ومن وصي لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصي

بمقتضى ما ذكره في المتن
 لان الوصية اذا لم يرد في الوصية حاكم
 الوصية في الامور التي لا تكون في الوصية
 ما يجوز ان يكون في الوصية
 لان الوصية اذا لم يرد في الوصية حاكم
 الوصية في الامور التي لا تكون في الوصية
 ما يجوز ان يكون في الوصية

بمقتضى ما ذكره في المتن
 لان الوصية اذا لم يرد في الوصية حاكم
 الوصية في الامور التي لا تكون في الوصية
 ما يجوز ان يكون في الوصية